العربية للانابيب
ARABIAN PIPES

البند الأول

الإطلاع على تقرير مجلس الادارة للعام المالي المنتهي في 31-12-2024م ومناقشته

للاطلاع و قراءة تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2024 م يرجى الدخول على موقع الشركة في صفحة تداول أو ضغط الرابط أدناه :

https://www.saudiexchange.sa/Resources/fsPdf/400_0_2025-03-27_12-59-06_Ar.pdf

العربية للانابيب
ARABIAN PIPES

البند الثاني

الإطلاع على القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 31-12-2024م ومناقشتها

للاطلاع على القوائم المالية عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2024 م يرجى الدخول على موقع الشركة في صفحة تداول أو ضغط الرابط أدناه :

https://www.saudiexchange.sa/Resources/fsPdf/400_0_2025-03-06_14-24-11_Ar.pdf

العربية للانابيب
ARABIAN PIPES

البند الثالث

التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في 31-12-2024م بعد مناقشته

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية
إلى السادة مساهمي الشركة العربية للأنابيب
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة العربية للأنابيب (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية والتي تتضمَّن ملخصًا بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإنَّ القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدلٍ، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمَدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمَدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المُعتمَدة في المملكة العربية السعودية. وإن مسؤولياتنا بمقتضى تلك المعايير مُبينة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية " في تقريرنا. وإنَّنا مستقلون عن الشركة وفقًا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد بالمملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن توفر أساسًا لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسة للمراجعة

ان الأمور الرئيسة للمراجعة وفقا لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية البالغة في اعمال المراجعة التي قمنا بها للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا عنها وإننا لا نقدم رأيا منفصلا حول تلك الأمور، وفيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسة للمراجعة وكيفية معالجته:

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الإعتراف بالايرادات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، تم إثبات إيرادات من العقود مع العملاء بمبلغ ١,١٣٨,٢٧٣ ألف ريال سعودي. يعتبر الاعتراف بالإيرادات أمر مراجعة رئيس نظرا لأن الإيرادات هي أحد المؤشرات الأساسية لقياس الأداء ويترتب على ذلك وجود مخاطر متأصلة من خلال إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية، لذلك تم اعتبار عملية إثبات الإيرادات كأمر مراجعة رئيس. يرجى الرجوع إلى السياسة المحاسبية الخاصة بإثبات الايرادات والإيضاح الخاص بالافصاح عن الإيرادات.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى ما يلي: • مدى ملائمة السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بتحقق الايرادات وتقييم مدى إمتثال تلك السياسات مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) "الايرادات من العقود مع العملاء" المعتمد في المملكة العربية السعودية. • تقييم التصميم والتنفيذ واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للضوابط الرقابية للشركة عند إثبات الإيرادات وفقا لسياسة الشركة. • فحص معاملات من الإيرادات على أساس العينة، والتحقق من المستندات الداعمة ذات الصلة للتحقق من إثبات الإيرادات. • تحليل عقود البيع الهامة للتحقق من توقيت إثبات الإيرادات (على مدى زمني أو نقطة من الزمن) وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) المعتمد في المملكة العربية السعودية. • إجراء بعض الإجراءات التحليلية حول التغيرات في الإيرادات المثبتة. • إجراء إختبار القطع حول توقيت الإعتراف بالايرادات من الخدمات بعد توريد البضاعة وانه قد تم تسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة. • تقويم مدى كفاية إفصاحات الشركة بشأن الإيرادات من العقود مع العملاء في القوائم المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحا لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الامر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإنَّ الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة بتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إنَّ التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائمًا عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية
إلى السادة مساهمي الشركة العربية للأنابيب
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية - تتمة

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا كبيرًا حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضًا عادلا.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما أننا زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبلغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسة للمراجعة. نقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن شركة مهام للاستشارات المهنية

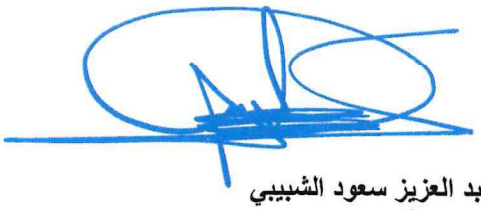

عبد العزيز سعود الشبيبي
محاسب قانوني
قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٣٣٩
٤ مارس ١٤٤٦ هـ
٤ رمضان ٢٠٢٥م

البند الخامس

مرفق أدناه التعديل المقترح على المادة رقم (7) من النظام الأساسي للشركة

العربية للانابيب
ARABIAN PIPES

تعديل المادة رقم(7) من النظام الأساسي للشركة

رقم المادة	وصف المادة	نص المادة قبل التعديل	نص المادة بعد التعديل
(7)	رأس المال	حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ وقدره ~~(150,000,000) ريال سعودي (مائة وخمسون مليون ريال سعودي)~~ مقسمة إلى ~~(150,000,000) سهم (مائة وخمسون مليون سهم)~~ متساوية القيمة تبلغ القيمة الإسمية لكل منها (1) ريال سعودي (واحد ريال سعودي)	حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ وقدره (200,000,000) ريال سعودي (مائتان مليون ريال سعودي) مقسمة إلى (200,000,000) سهم (مائتان مليون سهم) متساوية القيمة تبلغ القيمة الإسمية لكل منها (1) ريال سعودي (واحد ريال سعودي)